

مغرب التنمية في ضوء النموذج التنموي الجديد

Morocco's Development in Light of the New Development Model

عبدالاله طلوع

دكتور في القانون العام والعلوم السياسية

جامعة الحسن الأول سطات

TALOUA ABDELILAH "PhD in Public Law and Political Science – Hassan I
University, Settat"

الملخص:

تسعى هذه المقالة إلى مقارنة موضوع "مغرب التنمية" في ضوء التحولات التي جاء بها النموذج التنموي الجديد، باعتباره وثيقة مرجعية لإعادة تصور السياسات العمومية وتعزيز العدالة الاجتماعية والمجالية. وقد شكل هذا النموذج لحظة فاصلة في التفكير الاستراتيجي حول مستقبل التنمية بالمغرب، من خلال تركيزه على الإنسان كمحور للسياسات، وربط التنمية بالنجاعة والحكمة. ورغم الطابع الطموح للتوصيات التي تضمنها، فإن تفعيلها يواجه تحديات مؤسسية وثقافية تستدعي إصلاحًا عميقًا لمنظومة اتخاذ القرار وتدبير الشأن العام.

تطرح هذه الورقة تساؤلات حول حدود التحول التنموي وقدرته على تجاوز معيقات النموذج التقليدي.

الكلمات المفتاح: النموذج التنموي الجديد، التنمية، السياسات العمومية، العدالة الاجتماعية...

Abstract:

This article aims to examine the theme of "Morocco's development" in light of the transformations introduced by the New Development Model, which serves as a reference framework for reimagining public policies and promoting social and territorial justice. This model marks a strategic turning point in envisioning Morocco's development future by placing the human being at the center of policies and linking development to efficiency and good governance. Despite its ambitious recommendations, its implementation faces institutional and cultural challenges that require deep reform of decision-making mechanisms and public affairs management. This paper raises critical questions about the limits of

developmental transformation and its ability to overcome the shortcomings of the traditional model.

Keywords: New Development Model, Development, Public Policies, Social Justice...

مقدمة

لقد مرّ المسار التنموي المغربي منذ الاستقلال بتراكمات من الخطط والمبادرات الإصلاحية، التي اتخذت أشكالاً متعددة من الاستراتيجيات القطاعية والبرامج الهيكلية، أملاً في تحقيق النمو وتقليص الفوارق الاجتماعية والمالية. غير أن الواقع أبان عن فجوة عميقة بين التخطيط والتنزيل، وعن اختلالات في الحكامة والتقائية السياسات العمومية، مما أسهم في تكريس أزمات الثقة في المؤسسات وارتفاع منسوب الانتظارات الاجتماعية.

في هذا السياق، جاء النموذج التنموي الجديد كمحاولة لإعادة بناء التعاقد المجتمعي على أسس تشاركية، تُعلي من شأن الإنسان باعتباره محوراً لأي تحول، وتراهن على العدالة المالية، والابتكار، واثمين الرأسمال البشري واللامادي، كرافعات لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة.

تتمثل الإشكالية المحورية لهذا المقال في ضرورة تفكيك أبعاد النموذج التنموي الجديد، ورصد ما يحمله من مستجدات مقارنة بالنماذج السابقة، في ظل طموحه لإعادة صياغة معادلة التنمية وفق مقاربة أكثر شمولية وعدالة.

يتأسس هذا الطموح على تصور مركب يجعل من الإدماج الاقتصادي والاجتماعي مدخلاً نحو الفوارق البنيوية، ويؤطر العلاقة بين الدولة والمجتمع ضمن منظور جديد للمواطنة التنموية. كما يطرح النموذج تحديات تنزيل فعلية على مستوى التنسيق المؤسساتي، والتقييم المرحلي، وضمان التملك الجماعي لمضامينه في ظل التحولات السريعة التي يعرفها السياق الوطني والدولي.

الأسئلة الفرعية:

- ما هي الأسس المرجعية التي بُني عليها النموذج التنموي الجديد بالمغرب؟
- كيف يعالج هذا النموذج إشكالات الفوارق المالية والاجتماعية؟
- إلى أي حد يمثل هذا النموذج قطيعة مع السياسات السابقة ويؤسس لتحول تنموي فعلي؟

المبحث الأول: الأسس التصورية والمؤسسية للنموذج التنموي الجديد

يشكل النموذج التنموي الجديد تنويجاً لمسار طويل من التراكمات التنموية التي كشفت عن محدودية المقاربات السابقة، وعجزها عن تحقيق التنمية المنشودة بوجهيها الاقتصادي والاجتماعي، فقد أفرز هذا الوضع الحاجة إلى مراجعة جذرية في التصور التنموي العام، تأخذ بعين الاعتبار تحولات الواقع وتطلعات المجتمع المغربي. لذا، فإن فهم خلفيات هذا النموذج لا ينفصل عن سياق وطني ودولي معقد، طبعته تحديات متراكمة ومطالب متزايدة بالعدالة والنجاح. ويقتضي هذا التوجه الجديد الوقوف عند المرجعيات الفكرية والدستورية التي استند إليها النموذج، من أجل بناء رؤية تنموية متماسكة تُؤسس لتحول استراتيجي فعلي.

المطلب الأول: الخلفية والسياق العام لاعتماد النموذج التنموي

لم يكن الإعلان عن النموذج التنموي الجديد في المغرب وليد لحظة ظرفية أو خياراً معزولاً، بل جاء تنويجاً لمسار طويل من التأمل النقدي في المردودية العامة للنماذج السابقة، وتعبيراً عن إرادة سياسية لتجديد أسس التعاقد المجتمعي.

فقد عرفت السنوات الأخيرة تراكمات متعددة على مستوى أعطاب التنمية واحتباس ثمار النمو، مما أفرز شعوراً متزايداً لدى المواطنين بعدم الرضا عن الأداء العمومي، وانسحاباً تدريجياً من مساحات الثقة المؤسساتية. وفي ظل تحولات دولية متسارعة، وتحديات اقتصادية واجتماعية مركبة، أصبح من الضروري إعادة التفكير في مقومات النموذج التنموي، من حيث الفلسفة والأهداف وأدوات التنفيذ. وهكذا جاء المشروع الجديد ليعيد طرح الأسئلة الكبرى حول العدالة الاجتماعية، والنمو المندمج، وتكافؤ الفرص.

الفقرة الأولى: تعثر النماذج السابقة وفقدان الثقة في السياسات العمومية

شكل تعثر النماذج التنموية السابقة في المغرب أحد أبرز المحددات التي دفعت نحو التفكير في نموذج جديد أكثر شمولية وواقعية. فمنذ الاستقلال، تبنى المغرب عدة استراتيجيات ومخططات اقتصادية واجتماعية، من قبيل "مخططات التنمية الخماسية" و"المبادرة الوطنية للتنمية البشرية"، غير أن هذه البرامج لم تنجح في إحداث تحول بنيوي حقيقي على مستوى العدالة الاجتماعية أو النجاعة الاقتصادية. ويؤكد التقرير العام للجنة الخاصة بالنموذج التنموي أن "النموذج الحالي بلغ مدهام ولم يعد قادراً على تلبية تطلعات المواطنين" فيما يخص الإدماج، والكرامة، والعدالة الاجتماعية، وتحقيق الرخاء الجماعي.¹ بل إن هذا التعثر ساهم في ترسيخ هوة الثقة بين الدولة والمجتمع، حيث بات المواطن ينظر إلى السياسات العمومية بكثير من التوجس والشك، نتيجة ضعف وقعها الملموس في تحسين ظروف عيشه.

وقد أشار الأستاذ عبد العزيز قراقي إلى أن "فشل النماذج السابقة ارتبط بعوامل متعددة، من بينها غياب الالتئاقية في السياسات، وتضخم الجهاز البيروقراطي، وعدم وضوح الأهداف التنموية في المدى المتوسط والبعيد".² وهذا ما أفرز تراكمات لعدة أوجه من التفاوت الاجتماعي والاقتصادي، أبرزها التفاوت المجالي بين المناطق الساحلية والداخلية، وضعف فرص الشغل للشباب، وتراجع جودة الخدمات العمومية الأساسية، فبالتالي، كان الانتقال إلى نموذج جديد ضرورة تفرضها الوقائع أكثر من كونها خياراً سياسياً.

الفقرة الثانية: السياق الوطني والدولي لاعتماد النموذج الجديد

إلى جانب الإخفاقات المتراكمة داخلياً، برزت سياقات جديدة وطنية ودولية سرعت من طرح الحاجة إلى نموذج تنموي جديد، فعلى المستوى الوطني، شهد المغرب خلال العقد الأخير ديناميات احتجاجية واجتماعية مطالبة بالعدالة والمحاسبة، إلى جانب تصاعد الخطاب النقدي حول أداء المؤسسات العمومية ومحدودية أثر البرامج الحكومية على الفئات الهشة، هذه التوترات الاجتماعية والسياسية، رافقها وعي متزايد بضرورة ترسيخ مبادئ الحوكامة الجيدة وربط المسؤولية بالمحاسبة، كما نص على ذلك دستور 2011، الذي يشكل مرجعية مؤسساتية مهمة لإعادة بناء تعاقد تنموي جديد.³

¹ اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي. (2021). النموذج التنموي الجديد: التقرير العام. ص. 4.

² قراقي، عبد العزيز. (2021). الحوكامة السياسية والنموذج التنموي الجديد. ص. 89.

³ دستور المملكة المغربية. (2011). النص الكامل لدستور المملكة المغربية. الفصل الأول والثاني.

أما على المستوى الدولي، فقد ساهمت تأثيرات العولمة، والتحول الجيوسياسية والاقتصادية، وأخيراً تداعيات جائحة كوفيد-19، في الكشف عن هشاشة المنظومات الاقتصادية والاجتماعية المعتمدة، وتشير دراسة صادرة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي إلى أن "الصدمة التي أحدثتها الجائحة أبانت عن محدودية أدوات الدولة في مواكبة الفئات الهشة، وهو ما يستدعي إعادة هيكلة عميقة لمنظومة العدالة الاجتماعية"¹.

ومن هذا المنطلق، برز النموذج التنموي الجديد ليس فقط كاستجابة لتراكم الأعطاب، بل كفرصة تاريخية لتجديد المشروع المجتمعي المغربي وفق منظور مستقبلي أكثر توازناً وشمولية.

المطلب الثاني: المرتكزات المرجعية والفكرية للنموذج التنموي

يمتد النموذج التنموي الجديد من جملة من المرتكزات الفكرية والمؤسسية التي تمنحه عمقه الاستراتيجي وتوجه اختياراته الكبرى، فهو ليس مجرد مخطط ظرفي، بل رؤية بعيدة المدى تبني على تصورات جديدة للعدالة والنمو والمواطنة.

وتُعد المرجعيات الدستورية والتوجيهات الملكية من الدعائم الأساسية التي أطرته وحددت مجالات تدخله.

الفقرة الأولى: الرؤية الاستراتيجية للنموذج

ينبني النموذج التنموي الجديد على مبدأ الإنسان كمحور أساسي للتنمية، حيث يُعتبر تحسين رفاهية المواطن وتوفير بيئة ملائمة للنمو الشخصي والاقتصادي الهدف الرئيسي لهذا النموذج، هذه الرؤية تتجاوز التركيز التقليدي على النمو الاقتصادي وحده، لتأخذ بعين الاعتبار تحسين جودة الحياة وتوفير فرص متساوية لجميع الأفراد، ويعتمد النموذج على مقاربة تشاركية تهدف إلى إشراك كافة الفاعلين الاجتماعيين، الاقتصاديين والسياسيين، حيث تساهم الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني في تحديد أولويات السياسات وتوجيه الموارد نحو المجالات الأكثر احتياجاً، كما يشكل التحول الرقمي أحد المحاور المركزية لهذا النموذج، إذ يساهم في تحقيق إصلاحات هيكلية في القطاعات الحيوية مثل التعليم، والصحة، والإدارة العمومية، مما يعزز فاعلية البرامج التنموية، بالإضافة إلى ذلك، يولي النموذج أهمية خاصة للاقتصاد الأخضر، باعتباره ضرورة للتنمية المستدامة، وللتكيف مع التحديات البيئية التي تواجه البلاد على المدى الطويل.²

الفقرة الثانية: المرجعيات الوطنية والدستورية المؤطرة له

استلهم النموذج التنموي الجديد مرجعيته من التوجيهات الملكية التي تعكس رؤية استراتيجية للتنمية تتسم بالعدالة الاجتماعية والمجالية، وهي التوجيهات التي تترجم بشكل عملي في السياسات العمومية.

¹ المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. (2020). من أجل نموذج تنموي جديد للمغرب. ص. 17.

² اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي. (2021)، مرجع سابق ص 23.

كما يعكس النموذج روحية دستور 2011، الذي وضع أسساً قانونية وسياسية تضمن الحكامة الجيدة، وترتبط المسؤولية بالحاسبة، وتؤكد على ضرورة تحقيق العدالة الاجتماعية والمجالية، فقد نص الدستور على ضمان حقوق الإنسان والمساواة بين المواطنين في مختلف مناطق المملكة، بالإضافة إلى تعزيز المشاركة الشعبية في تدبير الشأن العام، وفي هذا الإطار، فإن النموذج التنموي الجديد يتناغم مع هذه المبادئ من خلال استهداف الفئات الهشة، وتعزيز حقوق الإنسان، وترسيخ ثقافة الشفافية والمساءلة. كما أن تعاليم خطاب الملكية كانت في صلب هذا التحول، حيث دعمت مسعى "تنمية الإنسان" وتعزيز قدرات المواطن باعتباره الفاعل الأساسي في التغيير المجتمعي.¹

المبحث الثاني: أبعاد وتحديات تنزيل النموذج التنموي الجديد

ينتقل النموذج التنموي الجديد من مستوى التصور إلى رهانات التنزيل، وهي المرحلة التي تُعد المحك الحقيقي لقياس فعاليته وواقعيته، فنجاح أي نموذج تنموي لا يُقاس فقط بجرأة أهدافه، بل بقدرته على التحقق الميداني ضمن آليات مؤسسية واضحة، وإرادة سياسية فعالة، وانخراط مجتمعي واسع. وفي هذا الإطار، يبرز البعد الاجتماعي والاقتصادي كمرتكزين أساسيين لتنفيذ التوصيات، إلى جانب التحديات المرتبطة بحكامة التنزيل، والتنسيق بين الفاعلين، وتجاوز معوقات التنفيذ، لذا فإن تحليل أبعاد التنزيل يقتضي الوقوف عند مضمونه العملي، ثم مسألة صعوباته الموضوعية والهيكلية.

المطلب الأول: الأبعاد التنموية والاجتماعية للنموذج

يراهن النموذج التنموي الجديد على إعادة ترتيب أولويات التنمية من خلال التركيز على البعد الاجتماعي، باعتباره حجر الزاوية في بناء مغرب الإنصاف والتكافؤ، ويعكس هذا التوجه وعياً متزايداً بضرورة معالجة الفوارق الاجتماعية والمجالية، وتحقيق الإدماج الاقتصادي للفئات الهشة والشباب، كما يتضمن النموذج إجراءات تروم النهوض بجودة التعليم والصحة، وتعزيز الحماية الاجتماعية، وتمكين الرأسمال البشري كقاطرة للتنمية المستدامة.

الفقرة الأولى: العدالة المجالية ومحاربة الفوارق الاجتماعية

يُولي النموذج التنموي الجديد أهمية كبيرة لتحقيق العدالة المجالية، ويعتبر تقليص الفوارق بين الجهات من أولويات استراتيجيته، إذ يهدف النموذج إلى تعزيز الجوهوية المتقدمة من خلال تمكين الجهات المختلفة من صلاحيات أوسع في تدبير شؤونها الاقتصادية والاجتماعية، مما يساهم في تحقيق تنمية محلية مستدامة، كما يسعى النموذج إلى تحسين البنيات التحتية والخدمات الأساسية في المناطق المهمشة، من خلال استثمارات موجهة لقطاع التعليم، والصحة، والنقل، والماء والكهرباء، لضمان تساوي الفرص لجميع المواطنين بغض النظر عن مكان إقامتهم.

¹ دستور المملكة المغربية. (2011)، مرجع سابق.

وبذلك، يطمح النموذج إلى معالجة الاختلالات القائمة بين المدن الكبرى والمناطق النائية، ويعزز من فرص التنمية الشاملة التي تخدم كافة الشرائح الاجتماعية، وهو ما يساهم في رفع مستوى الحياة وتحقيق التنمية المتوازنة.¹

الفقرة الثانية: الإدماج الاقتصادي للفئات الهشة والشباب

يعتبر إدماج الفئات الهشة والشباب في الدورة الاقتصادية الوطنية أحد الأهداف الجوهرية للنموذج التنموي الجديد، ويعتمد هذا الإدماج على حلول مبتكرة تعزز من دور الشباب والنساء في السوق العمل من خلال تعزيز المقاولات، وتطوير برامج لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، فضلاً عن تشجيع الاستثمار في القطاعات التي تخلق فرص عمل مستدامة. كما يولي النموذج أهمية لتثمين الرأسمال البشري عبر تحسين التعليم والتكوين المهني، بما يساهم في تأهيل الشباب لسوق العمل. وفي هذا السياق، يعتبر النموذج أن تعزيز الحماية الاجتماعية هو أحد الركائز الأساسية للإدماج الاقتصادي، حيث يُقترح توسيع شبكات الأمان الاجتماعي لتشمل الفئات الأكثر هشاشة، مما يعزز من قدرتهم على المشاركة الفاعلة في الأنشطة الاقتصادية.²

المطلب الثاني: تحديات التنزيل وأفق التقييم المستقبلي

رغم ما يحمله النموذج التنموي الجديد من طموحات استراتيجية، فإن تنزيله يواجه جملة من التحديات العملية والمؤسسية التي قد تعيق تحقيق أهدافه. من أبرز هذه التحديات ضعف التنسيق بين الفاعلين، وبطء الإصلاحات الهيكلية، وصعوبة التغيير الثقافي داخل الإدارة والمجتمع. كما يظل غياب آليات صارمة للتتبع والتقييم المرحلي من المعوقات المحتملة لقياس الأثر الحقيقي للتنفيذ. لذلك، فإن مستقبل هذا النموذج رهين بإرساء حكامه فعلية وآليات تقييم شفافة تربط المسؤولية بالمحاسبة وتُعزز التملك المجتمعي للإصلاح.

الفقرة الأولى: إشكالية الالتقاء والنجاح في تنزيل البرامج

رغم وضوح الرؤية الاستراتيجية للنموذج التنموي الجديد، فإن فعالية التنزيل تظل رهينة بالتنسيق الجيد بين مختلف الفاعلين المحليين والوطنيين، فضلاً عن دور المؤسسات الوسيطة في ضمان متابعة البرامج بشكل فعال. وهذا تفعيل الإصلاحات يتطلب، بالإضافة إلى الرؤية الواضحة، توافر الآليات المؤسسية القادرة على تفعيل هذه الإصلاحات على أرض الواقع.³ وتتجسد هذه الإشكالية في قدرة المؤسسات على التنسيق والتعاون بشكل مرن، وإشراك المجتمع المدني في

¹ المرصد الوطني للتنمية. (2020). تقرير حول العدالة المجالية والتنمية الجهوية في المغرب. ص. 45.

² الهيئة الوطنية للتنمية. (2021). الإدماج الاقتصادي للفئات الهشة والشباب: التحديات والحلول. ص. 67.

³ بوشعيب، ع. (2021). التنمية والنجاحة المؤسسية: إشكاليات التنزيل في المغرب. مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 25، ص. 112.

آليات المتابعة والتقييم، حيث يمكن أن تساهم هذه الجهات في ضمان الشفافية والنجاعة. ومن أبرز التحديات في هذا السياق هو غياب التنسيق الكافي بين القطاعات الوزارية، والذي يؤدي أحياناً إلى تضارب السياسات والإجراءات مما يعيق عملية التنفيذ.¹

الفقرة الثانية: رهانات الثقة والمواطنة التنموية

تظل الثقة بين المواطن والدولة من أبرز العوامل التي تحدد نجاح أي نموذج تنموي، إذ لا يمكن إنجاح الإصلاحات دون أن يشعر المواطن بأثر ملموس لهذه السياسات على حياته اليومية.² هذا يتطلب من الدولة الالتزام بتعزيز الشفافية في جميع مراحل التفعيل، والحرص على محاربة الفساد داخل المؤسسات.³ إن استعادة الثقة تتطلب ضمان أن تنعكس نتائج النموذج التنموي بشكل إيجابي على تحسين الخدمات العامة مثل التعليم والصحة والنقل، فضلاً عن تحقيق العدالة المجالية بين الجهات. لذلك، يتوقف نجاح النموذج على قدرة الدولة في تحقيق مواطنة تنموية فاعلة تساهم في خلق بيئة من الثقة والمشاركة المجتمعية.⁴

خاتمة

يشكل النموذج التنموي الجديد لحظة مفصلية في تاريخ المغرب التنموي، إذ يمثل قفزة نوعية نحو إعادة هيكلة السياسات العمومية بما يتماشى مع التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي شهدتها المغرب والعالم في السنوات الأخيرة، ويهدف هذا النموذج إلى تجاوز العوائق التي فرضتها النماذج السابقة، مثل غياب العدالة المجالية، والتفاوتات الاجتماعية، والاختلالات الهيكلية التي أدت إلى تراجع الثقة في السياسات العامة. ومع ذلك، فإن نجاح هذا المشروع يظل مشروطاً بقدرة الدولة على تنفيذ آليات محكمة للحكامة الرشيدة، من خلال تعزيز التنسيق بين مختلف الفاعلين المحليين والوطنيين، وتطوير آليات فعالة لتتبع وتقييم نتائج البرامج والمشروعات التنموية.

كما أن التفاعل المستمر بين السياسات العمومية وتطلعات المواطنين هو جوهر نجاح النموذج، بحيث لا يمكن للبرامج أن تنجح إذا لم يكن هناك إدماج حقيقي للمواطنين في مراحل اتخاذ القرار وتنفيذ السياسات. من أجل ذلك، يعد بناء الثقة بين المواطن والدولة ضرورة لا غنى عنها، ويجب أن يتم هذا من خلال الشفافية والمحاسبة والقدرة على تحقيق نتائج ملموسة تُترجم إلى تحسين ملموس في مستوى الحياة اليومية.

¹ المرباط، ر. (2020). دور المؤسسات الوسيطة في تفعيل السياسات العمومية: دراسة في النموذج التنموي الجديد. المجلة المغربية للدراسات السياسية والاقتصادية، العدد 34، ص. 45.

² الأندلسي، ف. (2020). المواطنة التنموية: تحقيق العدالة المجالية والمشاركة المجتمعية. ص. 95.

³ جمال، س. (2021). الثقة والمواطنة في السياق التنموي: نموذج المغرب. ص. 78.

⁴ الحاج، م. (2021). الشفافية والحكامة في تنزيل البرامج التنموية. مجلة الدراسات الاقتصادية، العدد 22، ص. 56.

إن النموذج التنموي الجديد ليس مجرد خطة تنموية اقتصادية، بل هو رهان على تحديد العقد الاجتماعي، وتحقيق التنمية البشرية المستدامة التي تكون أكثر إنصافاً وتهدف إلى تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية. كما يمثل خطوة نحو بناء مغرب المستقبل الذي يراهن على تحسين جودة التعليم، وتعزيز الصحة، وتنمية قطاعات الاقتصاد الأخضر والرقمنة، وخلق بيئة أعمال مواتية للإبداع والمقاولة. في الختام، إذا ما تم التنزيل الصحيح لهذا النموذج وتوافر الإرادة السياسية اللازمة، فإن المغرب سيكون على أبواب مرحلة جديدة من النمو والازدهار، وهو ما يتطلب من الجميع، من مؤسسات ومواطنين، تكاتف الجهود وتحقيق التفاعل الإيجابي بين مختلف الأطراف لتحقيق هذا الطموح الكبير.

لائحة المراجع:

الكتب:

1. الأندلسي، ف. (2020). المواطنة التنموية: تحقيق العدالة المجالية والمشاركة المجتمعية.
2. جمال، س. (2021). الثقة والمواطنة في السياق التنموي: نموذج المغرب.
3. قراقي، عبد العزيز. (2021). الحكامة السياسية والنموذج التنموي الجديد.

المقالات:

1. بوشعيب، ع. (2021). التنمية والنجاعة المؤسساتية: إشكاليات التنزيل في المغرب. مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 25.
2. الحاج، م. (2021). الشفافية والحكامة في تنزيل البرامج التنموية. مجلة الدراسات الاقتصادية، العدد 22.
3. المرابط، ر. (2020). دور المؤسسات الوسيطة في تفعيل السياسات العمومية: دراسة في النموذج التنموي الجديد. المجلة المغربية للدراسات السياسية والاقتصادية، العدد 34.

تقارير رسمية:

1. اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي. (2021). النموذج التنموي الجديد: التقرير العام.
2. المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. (2020). من أجل نموذج تنموي جديد للمغرب.
3. المرصد الوطني للتنمية. (2020). تقرير حول العدالة المجالية والتنمية الجهوية في المغرب.
4. الهيئة الوطنية للتنمية. (2021). الإدماج الاقتصادي للفئات الهشة والشباب: التحديات والحلول.

نصوص قانونية:

1. دستور المملكة المغربية. (2011). النص الكامل لدستور المملكة المغربية.